

أن يصدر لنا جزءا ثانيا يتناول فيه مؤسسات التعليم وتطورها ، سواء في مراحل التعليم العام ، والعالى ، البعثات ، أو الأزهرى ، ثم معاهد اعداد المعلمين ، وكذلك مؤسسات التعليم الأهلى ، وكذا التعليم الأجنبى . وكان حريا بالمؤلف أن يستكمل دراسته لتاريخ التعليم فى عهد الملكية الدستورية ابتداء من عام ١٩٢٢ ، لكنه شاء أن يتجه وجهه أخرى تتصل بتاريخ مصر والعروبة ، فسجل الأدرجة الأكثورة موضوعا تحت عنوان : « مصر والمسألة الليبية ١٩١١ - ١٩٥١ » تحت اشراف أ. د. عبد العزيز نوار ، عام ١٩٨٣ .

فلسفة التعليم : ص ٤٠ : رابعه

وتبدأ نقطة انطلاق الكتاب من اهتمام المؤلف بقضية ضعف بناء الإنسان المصرى الناتج عن تلك المؤسسات التعليمية ، وعجزها عن خلق المواطن القادر على تفهم مجتمعه وعصره والتعايش معه ، ومن ثم فهمه ، متفق تماما على اعتقاد مبانى التعليم هو أرض المعركة الحقيقية ، وفى مطالبته والدعوة أكثر العظامه فى هذه الأيام ، بإحداث ثورة تعليمية مصرية ، قولها تغيير مفهوم التعليم وأساليبه وثقافته ، نظامه ومناهجه .

أما الفصل الأول من الكتاب وعنوانه « الأسس العامة لسياسة التعليم » فقد تعرض فيه المؤلف لوجهتى النظر المصرية والبريطانية ، وتناقضهما ، وأثر ذلك على سياسة التعليم وأهدافه ونظمه ، وقد ركز المؤلف على كشف أسس السياسة البريطانية فيما يتعلق بالتعليم ، وتفنيد الادعاءات الاستعمارية بشكل منهجى علمى ، وانتقل لدراسة دور القوى الوطنية فى حركة التعليم وسياسته ، وتتبّع ذلك من خلال عرض الاتجاهات الوطنية فى مواجهتها لسياسة الاحتلال ، والتركيز على دور الجهود الأهلية فى هذا المجال ، بحثا عن نظام قومى للتعليم .

أما الفصل الثانى فتناول « إدارة التعليم » وقد عالج فيه المؤلف

الهيئات التي تشرف على ادارة التعليم ، وهى نظارة المعارف ، مصلحة
المكاتب الأهلية ، ديوان الأوقاف ، ثم مجالس المديريات .. وتناول
تنظيماتها واختصاصاتها ، كما وردت فى اللوائح والمراسيم ، وكما
مورست عمليا ، ثم انتقل الى دراسة السيطرة البريطانية على ادارة التعليم
من تكريس المركزية ، وسطوة ونفوذ مستشار نظارة المعارف الانجليزى
(دنلوب) واستبداده بأهوار النظاره ، ثم حجم الموظفين الانجليز
وسلطاتهم ، وأخيرا تحدث عن مراقبة مجلس شورى القوانين لسياسة
التعليم ، وتعبيره عن مطالب الأمة فى مواجهة سياسة « نجارة » التعليم .

بينما تناول « ميزانية التعليم » فى الفصل الثالث ، وقد بدأ
المؤلف بدراسة الظروف المالية والسياسية لمصر ، وعلاقتها بتطور
ميزانية التعليم ، وما كان له من آثار سلبية على انكماش ميزانية التعليم
وضغط مصروفاته بحجة حل الأزمات المالية ، وقد زود المؤلف دراسته
ببعض الجداول الاحصائية التى تعطى دلالة خاصة لهذا الموضوع الهام ،
ثم انتقل الى تحليل سياسة الانجليز المالية بخصوص موارد التعليم
ومؤسساته ، وأوجه انفاق ميزانية التعليم ونسب توزيعها على فروعها
المختلفة .

أما سياسة التوظيف وعلاقتها بالتعليم فقد تناولها الفصل الرابع ،
وفيه عالج المؤلف سياسة الاحتلال فيما يتعلق بالاعداد للوظائف الفنية
والمختصة ، وخاصة فى مجالات الطب والصناعة والزراعة والتجارة
واعداد المعلمين والقضاة ورجال الادارة .. الخ . وكذلك التركيز على
مدى وفاء المتخرجين لحاجات الوظائف والمجالات السابقة ، ثم انتقل
المؤلف بعد ذلك الى معالجة « ظاهرة التوظيف » ومدى ارتباط التعليم بها ،
مع دراسة هذه الظاهرة فى اطارها التاريخى وتحليل النتائج التى ترتبت

عليها ، والتي أخطرها في نظره ، ما أصاب الشخصية المصرية من ضعف حيث أصبح اجتياز الامتحان هو هدف التعليم وغايته ، والاهتمام بالجانب التحصيلي دون غيره . . .

وفي الفصل الخامس تناول المؤلف موضوع مصروفات التعليم ومجانيته ، فدرس المسألة في تطورها التاريخي ، منذ كان التعليم مجانيا في عصر محمد علي ، وحتى فرضت بعض أنواع الرسوم عليه ، وإلى أن فرضت سلطات الاحتلال البريطاني المصروفات على التعليم ، بل وزيادتها بشكل تدريجي ، وقد تتبع المؤلف هذه المسألة في كل مراحل وفروع التعليم ، تتبعا احصائيا دقيقا ، وكذلك تعرض لرد الفعل الوطني ازاء هذه السياسة البريطانية ، التي عبر عنها مجلس شورى القوانين ، كما فقد حجج السياسة الانجليزية لجعل التعليم بالمصروفات ، والتي وردت في تقارير المعتمدين والمستشارين الانجليز بمصر ، ثم انتهى المؤلف الى الخروج بتحليل مؤداه أن القاعدة الأساسية التي سارت عليها سلطات الاحتلال كانت تقوم على أساس إلغاء مجانية التعليم وجعله بالمصروفات ، مع زيادة حجمها بحيث تتناسب مع ما يتفق مع التلاميذ بالفعل . . . وفي نفس الفصل عالج المؤلف موضوع « طبقة التعليم » فتحدث عن تمييز سلطات الاحتلال بين تعليم للأغنياء وآخر للفقراء ، ولكل مناهجه وأغراضه ، وانعكاس ذلك على نظرة المصريين للتعليم ، وازدراءهم للتعليم المهني . . الخ ، ثم دال على وجود أهداف سياسية تكمن خلف هذا التقسيم ، والتي تتمثل في جوهرها في حصر فرص التوظيف في مناصب الادارة ، وسلطات الدولة ووظائفها في أيدي طبقة معينة محدودة من أبناء الأغنياء ، ممن ارتبطت مصالحهم بالسياسات البريطانية في مصر ، وأفادوا من إجراءاتها .

أما الفصل السادس فقد تناول فيه المؤلف « ثقافة التعليم » أو ما أسماه بالصراع بين الثقافتين الفرنسية والانجليزية في التعليم المصري ، وارتباط ذلك تاريخيا بالمناقشة الاستعمارية الأنجلو فرنسية ،

ثم اتجاه سلطات الاحتلال البريطاني الى اضعاف الثقافة الفرنسية واللغة الفرنسية في مدارس التعليم ومؤسساته وفي مصر بشكل نهائي، وتناول بالمعالجة الاجراءات التي اتخذت بهذا الصدد ، لاجلال الثقافة واللغة الانجليزية محلها . وقد شملت المعالجة تتبع هذا التغيير بشكل احصائي ، خلال سنوات الاحتلال ، واعتمادا على تقارير مستشار نظارة المعارف (دنلوب) ، حتى لقد سجل المؤلف نجاح الساسة الانجليز في هذه المسألة ، مما يؤكد انتهاء اللغة الفرنسية تقريبا من مناهج التعليم الابتدائي ثم انحصارها بشكل محدود جدا في بعض مؤسسات التعليم العالي وفروعه .

ويتصل بنفس القضية قضية دوائية «لغة التعليم» والتي اختص بها المؤلف الفصل السابع ، فبدأه بدراسة موقع اللغات الأجنبية في نظام التعليم المصري خلال فترة البحث ، وأشار الى أهمية دراستها لتسهيل سبل الاتصال الحضاري بين مصر والشعوب المتقدمة ، ثم انتقل الى اثبات الحقيقة التاريخية التي مؤداها أن التعليم المصري منذ عهد محمد علي وحتى الاحتلال البريطاني ظل في جوهره يعتمد على اللغة القومية فكانت اللغة العربية هي لغة التعليم وأداته ، وفي مختلف مراحلها ، ثم ظهور اتجاه من بعض المتأخرين بالثقافة الأوروبية يدعو الى انهاء التعليم باتخاذ اللغة الأجنبية لغة التعليم والاستعانة بالمعلمين الأجانب لفترة من الزمن ، حتى يصبح هناك من المصريين من هم قادرين على تدريس العلوم العصرية باللغة العربية ، وبيان دور علي مبارك في هذا وخاصة عندما تولى نظارة المعارف عام ١٨٨٨ ، ثم ينتقل المؤلف بعد ذلك لتتبع سياسة الاحتلال البريطاني فيما يتعلق بنجزة لغة التعليم، وذلك في دراسة احصائية تحليلية وافية ، تشير الى خطورة المسألة وآثارها ، بل وربط ذلك وبين ظهور الدعوة التي تبناها بعض المستشرقين الأجانب لتحويل المصريين عن اللغة العربية ، واتخاذ اللغة العامية أداة للكتابة والتعبير الأدبي ، وكان الهدف من وراء ذلك كله هذفا

استعماريًا يتصل بقطع صلة المصريين بتاريخهم وتراثهم العربي وأصول دينهم الإسلامي مع عزلهم عن باقي أجزاء الوطن العربي . • وقد انتقل المؤلف بعد ذلك بطبيعة الحال الى تناول رد الفعل الوطنى أو ما أسماه « معركة التعريب » بالرد على مزاعم الانجليز ومواجهتها الأمر الذى يجعل سلطات الاحتلال تميل فى النهاية للاستجابة الى المطالب الوطنية والتدرج فى تعريب التعليم ، ثم معالجة حركة التعريب عن طريق تنشيط مدرسة المعلمين وقيام حركة تعريب نشطة لأهميات الكتب والحرص على التأكيد على أن تكون لغة التعليم هى العربية فى مؤسسات التعليم القائمة والمستحدثة ، حتى لقد سجل المؤلف فى النهاية نجاح خطة التعريب فى جعل التعليم باللغة العربية فى مختلف المدارس عدا مدارس الطب والصيدلة والمهندسخانة .

أما الفصل الأخير فكان عنوانه « الطلبة والسياسة » وفيه يتساءل المؤلف الى أى مد نجحت سلطات الاحتلال فى جعل المدرسة المصرية مؤسسة ديمقراطية وهل استطاع الطلبة المشاركة فى أمور السياسة ؟ ويرصد المؤلف ظواهر الطابع العسكرى للمدرسة المصرية ، وعزل المدرسة عن المجتمع ، وارتباط مصير الخريجين بالعمل فى أجهزة الدولة ، وكلها ظواهر تبعد المدرسة عن أسس التربية الديمقراطية • • ثم انتقل المؤلف لدراسة الحركة الطلابية ونموها بفعل ظهور قادة الحركة الوطنية الشابة فى بداية عهد عباس الثانى ، ونشاط الصحافة الوطنية ونضوج الوعي القومى وبروز الطغلاب ، ونشاط الصحافة الوطنية ونضوج الوعي سنة ١٩٠٦ ، وموقف سعد زغلول للقضاء على العناصر المتطرفة من الطلاب وتساعد ونمو الحركة الطلابية وخاصة فى مواجهة سياسة الوفاق بين السلطين الفعلية والشرعية ، وتتبع نمو المنظمات والمؤتمرات الطلابية فى الداخل والخارج ، وخلال أحداث الثورة المصرية عام ١٩١٩ ، ومواجهة السلطات البريطانية لها ، وخلص المؤلف الى أن فصل الحركة الطلابية

كان يتصل بقداسة الوطن وكرامة الانسان المصرى وحقه فى الحرية
والاستقلال •

— لقد عالج المؤلف دراسته بموضوعية وجدية ، مستخدما مصادر
أصيلة من وثائق عربية وانجليزية ، منشورة وغير منشورة ، مستخدما
منهج تحليلي أجاد فيه استخدام مصادره ومراجعته ، ولكن هذا كله لا يعقبه
من الاتيان بخاتمة يقدم بها استخلاصا لدراسته ، والتي ربما أرجأها
للجزء الثانى الذى نأمل أن يرى النور قريبا كما أن الدراسة قد تناولت
بعض المسائل فى معالجة شديدة مثل « القوى الأجنبية ودورها فى حركة
التعليم ص ٢٨ » وكذلك (دور ديوان الأوقاف فى ادارة التعليم ص ٤٦)
التي نعتقد أنها كانت تحتاج الى وقفة أكثر من المؤلف ••

دكتور أحمد زكريا الشلق

١٩٨٤/٦/٨